لاتقبل الحاجة الى الغير ولو لم يكن الممكن محتاجا الى الغير لما كان قابلا للاستغناء عنه فان
الغير انما يزداد بحسب شدة ذكر الفقر وازدياده وهو في سيد الانبياء والسند
الاولياء في غاية الكمال بدلالة انه اكمل الموجودات الممكنة ولهذا افتخر بفقره
الخاص فان قلت منشاء حاجة الممكن الى الغير امكانه الذاتي والامكان الذاتي
لايقبل الشدة والضعف على ما قرر في محله وقد تقرر ان الاثر وضعفه يستلزم قوة
المؤثر وضعفه فكيف يصح القول بان الفقر بمعنى الحاجة يقبل الشدة والضعف
قلت نعم ان الامكان الواحد الشخصي لايقبل الشدة والضعف واما الامكانات
المتعددة للاشياء المتفاوتة فلا بد في اختلافها شدة وضعفا وتفاوت آثار ها
كما لابد في اختلاف وجوداتها شدة وضعفا وتفاوت آثارها بحسب الاختلاف
المذكور فان قلت اليس الامكان عبارة عن عدم اقتضاء ذات الممكن واحدا من
طرفي الوجود والعدم وهذا معنى واحد في الكل لايختلف ولايتفاوت قلت
ذلك مفهوم الامكان والاختلاف المذكور في حقيقته ولم يثبت بعد ان ليس لحقيقته
وراء ذلك المفهوم كالوجود فان له مفهوما لا اختلاف فيه ولا تفاوت وهو معنى
الكون وله حقيقة وراء ذلك المفهوم والاختلاف في آثار الوجود انما هو بحسب الاختلاف
في تلك الحقيقة ولما انجر الكلام الى ذكر حاجة الممكن الى الغير ومنشاء تلك الحاجة كان
مستحقا لان نشرع في بيان ان الحاجة المذكورة فيم وبم فان تحقيقها كما ينبغي
وتحقيق الفرق بينهما مما ضل عنه اقدام القدم كما لايخفى على من نبههما وارتقى

والمجيب

والمجيب عن النقض انتقض فتفقه وبالله التوفيق اعلم ان مذهب جمهور المتكلمين على
ما صرح به الفاضل الطوسي في شرحه للاشارات هو ان احتياج الشيء المفعول الى فاعله
من جهة حدوثه اي خروجه من العدم الى الوجود فقط فاذا احدث فقد استغنى عن الفاعل
وقال الشيخ في الاشارات وقد يقولون انه اذا وجد زالت الحاجة الى الفاعل حتى انه
لو فقد الفاعل جاز ان يبقى المفعول موجودا وحتى ان كثيرا منهم لايتحاشا ان يقول
لو جاز على الباري العدم لما ضر عدمه وجود العالم وقال الامام الرازي في شرحه وانما قال
وقد يقولون ولم يقل يقولون لان كثيرا من المتكلمين لايقولون بذلك وذلك انهم وان
لم يجعلوا الجوهر حال بقائه محتاجا الى الفاعل لكن جعلوه محتاجا الى الاعراض غير باقية
يوجدها الفاعل فيه كالعرض المسمى بالبقاء عند من يثبته منهم او غيره من ساير الاعراض
عند من لايثبته فهولاء وان لم يجعلوه محتاجا الى الفاعل وجوده لكن جعلوه محتاجا
الى الفاعل فيما يحتاج اليه في وجوده فاذن هم غير قائلين بزوال الحاجة بعد الثبوت واما
من عداهم فهم القائلون بذلك واذا تحققت هذا فقد وقفت على ملخص قول الفاضل
الشريف وانما ذهبوا الى عدم بقاء الاعراض لانهم قالوا بان السبب المحوج الى المؤثر
هو الحدوث فلزمهم استغناء العالم حال بقائه عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم تعالى
عن ذلك علوا كبيرا لما ضر عدمه في وجوده فدفعوا ذلك بان شرط بقاء الجوهر
هو العرض ولما كان هو متجددا محتاجا الى المؤثر دائما كان الجوهر ايضا حال بقائه
محتاجا الى ذلك المؤثر بواسطة احتياج شرطه اليه فلا استغناء اصلا من الفاعل حيث

Copyright © King Saud University